Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

أثر الانفاق الحكومي على مؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة 2000-2023

سلوى علي سالم بن حسن

قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة الزاوية

s.binhasan@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/8/17 –تاريخ المراجعة: 2025/9/14– تاريخ القبول: 2025/9/20– تاريخ للنشر: 26/ 9/ 2025

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على مؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2000–2023)، في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي واجهها الاقتصاد الليبي، واتساع النقاش حول كفاءة الإنفاق العام في دعم الجوانب الاجتماعية. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية وصفية باستخدام بيانات رسمية حول الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية، بهدف اختبار العلاقة بين المتغيرين وتحديد اتجاهها ودلالتها.

أظهرت النتائج غياب علاقة ارتباط دالة إحصائيًا بين حجم الإنفاق العام ومؤشر التنمية البشرية، وهو ما يعكس خللًا في كفاءة التخصيص واختلالًا في هيكل الموازنة، حيث يتركز جزء كبير من الإنفاق في أبواب جارية ذات أثر محدود على رأس المال البشري. كما أكدت الدراسة أن تأثير الإنفاق لا يتوقف على مستواه الكلي، بل على طبيعة توزيعه، وآليات استهدافه، ومدى ارتباطه بالإصلاحات المؤسسية والتنموية.

وتوصّلت الدراسة إلى أهمية إعادة هيكلة الإنفاق العام في ليبيا بما يضمن توجيهه نحو القطاعات الاجتماعية ذات الأثر المباشر على التنمية البشرية، وتعزيز الشفافية وكفاءة الإنفاق من خلال ربط الموازنات بمؤشرات أداء قابلة للقياس، وتفعيل آليات التقييم والمتابعة لضمان تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، التنمية البشرية، مؤشر HDI، السياسة المالية، ليبيا، كفاءة الإنفاق، تحليل قياسي.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of government spending on the Human Development Index (HDI) in Libya during the period 2000–2023, within the context of ongoing economic and fiscal challenges and increasing debates on the effectiveness of public spending in supporting social development. Pearson correlation; no econometric modeling was conducted due to the limited number of observations, using official data on public expenditure, GDP, and HDI to test the nature and significance of the relationship between the variables.

The results reveal the absence of a statistically significant correlation between the level of government spending and the Human Development Index. This indicates inefficiencies in resource allocation and structural imbalances in the budget composition, where a large share of spending is concentrated on current expenditures with limited impact on human capital. The findings emphasize that the developmental effectiveness of public spending depends not only on its volume but also on its structure, targeting mechanisms, and the presence of institutional and developmental reforms.

The study recommends restructuring public expenditure in Libya to better support key social sectors such as education, health, and social protection. It also highlights the need to enhance transparency, efficiency, and performance-based budgeting, while strengthening monitoring and evaluation frameworks to ensure the alignment of public spending with human development goals.

Keywords: Government spending, Human Development Index (HDI), public finance, Libya, spending efficiency, econometric analysis.

المقدمة

تُعدّ التنمية البشرية محورًا أساسيًا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، إذ لم يعد تقييم أداء الدول قائمًا فقط على معدلات النمو الاقتصادي أو حجم الناتج المحلي الإجمالي، بل بات مرتبطًا بقدرتها على تحسين نوعية الحياة وتوسيع خيارات الأفراد في مجالات التعليم، والصحة، والدخل. ويُعدّ مؤشر التنمية البشرية(HDI) ، الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، أحد أبرز الأدوات المعتمدة لقياس هذا النوع من التقدم البشري الشامل.

في السياق الليبي، تكتسب قضية التنمية البشرية أهمية خاصة نظرًا للتحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والتقلبات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة، والتي انعكست سلبًا على مؤشرات الرفاه الاجتماعي وجودة الخدمات الأساسية. ويُعتبر الإنفاق الحكومي أداة رئيسية في توجيه الموارد العامة نحو القطاعات الاجتماعية، مما يجعله عنصرًا حاسمًا في دعم جهود التنمية وتحقيق أهدافها.

انطلاقًا من هذا الواقع، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة 2000–2023، وذلك من خلال رصد الاتجاهات العامة في كل من المؤشرين وتفسيرها في ضوء السياقين الاقتصادي والمؤسسي. وتستند الدراسة إلى منهج وصفي تحليلي يهدف إلى تقديم فهم أولي لطبيعة العلاقة المحتملة بين حجم الإنفاق العام ومستوى التنمية البشرية، بما يساهم في تقييم فعالية السياسات الحكومية ويوجه صناع القرار نحو خيارات أكثر استدامة وعدالة.

مشكلة الدراسة

رغم ما تبذله الدولة الليبية من جهود في تخصيص موارد مالية كبيرة للإنفاق الحكومي، لا تزال مؤشرات التنمية البشرية تُظهر تفاوتًا وضعفًا نسبيًا في الأداء، ما يثير تساؤلات حول مدى كفاءة هذا الإنفاق في تحقيق تحسين فعلي في مستويات التعليم، الصحة، والدخل. وتتمثل مشكلة الدراسة في:

إلى أي مدى يسهم الإنفاق الحكومي في تحسين مؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة 2000–2023؟

أهداف الدراسة

1. تحليل تطور كل من الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة 2000–2023.
2. دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية خلال الفترة محل الدراسة.
3. تقييم مدى مساهمة السياسات المالية العامة في تحسين مستويات التنمية البشرية في ليبيا.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على إحدى القضايا الجوهرية في مسار التنمية المستدامة في ليبيا، والمتمثلة في العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية. ففي ظل التحديات الاقتصادية والاضطرابات السياسية التي مرت بها البلاد خلال العقود الأخيرة، بات من الضروري تقييم مدى فاعلية الإنفاق العام في تحقيق تحسينات ملموسة في حياة المواطنين. وتكتسب هذه الدراسة قيمتها العلمية من كونها تسعى إلى تقديم تحليل منهجي لتطور المؤشرات الاجتماعية والمالية ذات الصلة، واستكشاف طبيعة الترابط بينها، ما يساهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية حول الحالة الليبية، التي لا تزال تعاني من ضعف في التغطية البحثية.

كما تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية كون نتائجها يمكن أن تشكل مرجعًا لصنّاع السياسات في توجيه الموارد العامة نحو القطاعات الأكثر تأثيرًا في تحسين مؤشرات التنمية البشرية. ومن شأن ذلك أن يدعم جهود إعادة بناء الدولة على أسس أكثر عدالة وفعالية، ويعزز من فرص تحقيق النمو الشامل والمستدام في مرحلة ما بعد الأزمات.

فرضيات الدراسة

- الفرضية الصفرية(H_0) : لا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية (HDI) في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة.
- الفرضية البديلة(H_1) : توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية (HDI) في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة.

الاطار النظري

1- مفهوم التنمية البشرية ومؤشرها

تُعد التنمية البشرية من أبرز المفاهيم التي شهدت تطورًا جوهريًا في الفكر الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، إذ انتقلت من كونها فكرة نظرية ترتبط بالنمو الاقتصادي إلى كونها مشروعًا إنسانيًا شاملًا يهدف إلى توسيع خيارات الأفراد وتحسين نوعية حياتهم. ويُشير مفهوم التنمية البشرية إلى عملية متكاملة تهدف إلى تمكين الإنسان من العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بمستوى معيشي لائق، بما يضمن له القدرة على المشاركة الفاعلة في المجتمع وتحقيق ذاته.(Hussein, 2025)

ويرى حسين (2025) أن التنمية البشرية المستدامة تمثل جسرًا بين الحاضر والمستقبل، إذ لا تنحصر في تحقيق الرفاهية الآنية، بل تمتد لتشمل الحفاظ على الموارد وضمان العدالة بين الأجيال. فالتنمية هنا ليست مجرد تحسين في مؤشرات الدخل أو الإنتاج، بل مسيرة إنسانية تسعى إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، من خلال تمكين الإنسان ليكون هو الفاعل الأساسي في عملية التنمية، لا مجرد مستفيد منها.

ومن هذا المنطلق، تتكون التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد رئيسة مترابطة :البُعد الصحي الذي يُقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر على جودة الرعاية الصحية ونمط الحياة، والبُعد التعليمي الذي يُقاس بعدد سنوات التعليم الفعلية والمتوقعة بوصفه أساس تكوين رأس المال البشري، وبُعد مستوى المعيشة الذي يُعبّر عنه بالدخل

القومي الإجمالي للفرد باعتباره مقياسًا لقدرة الأفراد على تحقيق احتياجاتهم الأساسية (السيد، 2025). وتُشكل هذه الأبعاد مجتمعة الإطار الكمي لمؤشر التنمية البشرية الذي يُستخدم لقياس التقدم الاجتماعي الشامل.

ويُعد مؤشر التنمية البشرية(HDI) ، الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، من أكثر الأدوات استخدامًا لتقييم مستوى التنمية في الدول. فهو مؤشر مركب يجمع بين الأبعاد الثلاثة المذكورة ويُعبّر عنها في قيمة تتراوح بين 0 و1، بحيث تُصنف الدول إلى فئات مختلفة وفقًا لقيمته: مرتفعة، متوسطة، أو منخفضة. ويُعتبر هذا المؤشر نقلة نوعية في قياس التنمية، إذ تجاوز الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مقياسًا وحيدًا للتقدم، نحو قياس أشمل يضع الإنسان في مركز العملية التنموية.(UNDP, 2023)

وفي دراسة دحام والعبيدي (2025)، التي تناولت العلاقة بين السياسة النقدية ومؤشر التنمية البشرية في العراق، أُشير إلى أن هذا المؤشر لا يُقاس فقط كمحصلة للنمو الاقتصادي، بل يتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسات العامة التي تمس حياة الإنسان اليومية، مثل الإنفاق على الصحة والتعليم والسياسات المالية والنقدية. وقد خلص الباحثان إلى أن تحسن البيئة الاقتصادية واستقرارها يُعدّ أحد الشروط الضرورية لرفع قيم مؤشر التنمية البشرية، لأن الاستقرار المالي والنقدي يخلق بيئة مواتية للاستثمار في رأس المال البشري.

ويُبرز السيد (2025) أن العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة علاقة تكاملية، إذ تُعتبر الأولى الوسيلة لتحقيق الثانية. فالتنمية البشرية تُعنى بتوسيع قدرات الإنسان وتمكينه من المساهمة في تحسين بيئته ومجتمعه، بينما تُعنى التنمية المستدامة بالحفاظ على الموارد وضمان استمرارية رفاه الأجيال القادمة. وبهذا فإن التنمية البشرية ليست فقط هدفًا تنمويًا، بل هي أيضًا أداة لتحقيق الاستدامة في جميع أبعادها.

ورغم أن مؤشر التنمية البشرية يُعد من الأدوات المتقدمة في قياس رفاه الإنسان، إلا أنه لا يخلو من بعض أوجه القصور. فقد أشار عدد من الباحثين إلى أن المؤشر، بوصفه متوسطًا وطنيًا، قد يُخفي التفاوتات داخل الدولة الواحدة، سواء من حيث النوع الاجتماعي أو التوزيع الجغرافي أو الطبقي. كما أنه لا يتضمن أبعادًا نوعية أخرى مثل الحقوق السياسية والحريات العامة والمشاركة المجتمعية، التي تُعتبر من العناصر الجوهرية في جودة الحياة (Hussein, 2025).

أما في الحالة الليبية، فإن تطبيق مؤشر التنمية البشرية يُكتسب أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد خلال العقدين الماضيين. فالمؤشر يُمكن أن يُستخدم كأداة كمية لتقييم مدى نجاح السياسات العامة، بما في ذلك الإنفاق الحكومي، في تحقيق التحسن في مستوى الصحة والتعليم والدخل، وبالتالي في قياس فعالية الدولة في توجيه مواردها نحو تحسين رفاه الإنسان بشكل مستدام.

2- الإنفاق الحكومي – المفهوم، الأنواع، والدور التنموي

يُعد الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الكلي والنمو والتنمية. ويمثل هذا الإنفاق الجانب التطبيقي من السياسة المالية، حيث تقوم الدولة بتخصيص الموارد المتاحة لتلبية احتياجات المجتمع، سواء من خلال الإنفاق الجاري لتوفير الخدمات العامة، أو الإنفاق الاستثماري لتنمية البنية التحتية ورأس المال البشري.

يُعرَّف الإنفاق الحكومي بأنه "جميع المبالغ المالية التي تخصصها الحكومة من ميزانيتها العامة لتمويل أنشطتها في المجالات المختلفة، بهدف تسيير شؤون الدولة وتحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية والاجتماعية" (الحسين، 2014). ويُقسَّم هذا الإنفاق عادةً إلى نوعين رئيسيين: الإنفاق الجاري، الذي يشمل النفقات التشغيلية مثل الأجور والدعم والخدمات الأساسية، والإنفاق الاستثماري، الذي يتجه نحو تمويل المشروعات الرأسمالية والبنية التحتية والتوسع في رأس المال الإنتاجي والاجتماعي.

تلعب هيكلية هذا الإنفاق دورًا جوهريًا في تحديد فاعليته التنموية، حيث إن تغليب النفقات الجارية على حساب الاستثمار العام قد يؤدي إلى ضعف في الأداء الاقتصادي والاجتماعي. في المقابل، فإن التوزيع الاستراتيجي للإنفاق نحو القطاعات المنتجة والمحفزة للنمو، مثل التعليم والصحة والنقل، يُسهم في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي السياق النظري، تؤكد المدرسة الكينزية على الدور المحوري للإنفاق العام في تنشيط الاقتصاد، خاصة في فترات الركود، حيث يُعد وسيلة فعالة لتحفيز الطلب الكلي، وزيادة التوظيف، ورفع مستويات الدخل (Keynes, 1936).أما من منظور اقتصادي معاصر، فإن فعالية الإنفاق لا تقاس بحجمه فقط، بل بكيفية توزيعه، ومدى توافقه مع أولويات التنمية وقدرته على توليد العائد الاجتماعي والاقتصادي المرجو.

وقد أثبتت التجارب المقارنة في دول ريعية مثل الجزائر والإمارات العربية المتحدة أن طبيعة التوزيع القطاعي للإنفاق تمثل عاملاً فارقًا في تحقيق الأهداف التنموية. ففي حين استطاعت الإمارات توظيف الإنفاق العام في دعم التنويع الاقتصادي وبناء قاعدة إنتاجية متقدمة، واجهت الجزائر صعوبات في تحقيق نتائج مماثلة، بسبب ضعف كفاءة إدارة النفقات العامة، وغياب التخطيط طويل الأجل، واستمرار الاعتماد المفرط على الموارد النفطية (Saoudi, 2021).

وفي السياق الإفريقي، تؤكد دراسة عبدالرحمن وآخرين (2025) أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ليست دائمًا طردية أو مباشرة، بل تتأثر بطبيعة الإنفاق وهيكله. ففي حالة السودان، أظهرت نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج ARDL أن للإنفاق العام أثرًا سلبيًا في الأجل القصير على النمو الاقتصادي، نتيجة تركّز النفقات في أبواب استهلاكية مزاحِمة للقطاع الخاص. إلا أن التأثير يتحول إلى إيجابي في الأجل الطويل، عندما يتجه الإنفاق نحو مجالات استثمارية تُعزز من كفاءة الاقتصاد وتدعم رأس المال البشري والبنية التحتية.

من ناحية أخرى، يعكس الإنفاق الحكومي في كثير من الدول النامية – ومنها ليبيا – تحديات هيكلية تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي الريعي، حيث يعتمد الإنفاق بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، ويُوجّه جزء معتبر منه إلى الإنفاق الجاري، خاصة بند المرتبات والدعم، على حساب النفقات التنموية ذات الأثر المستدام. وقد أشار ديوان المحاسبة الليبي (2021) إلى أن هذا النمط من الإنفاق أضعف من قدرة الدولة على تحسين مؤشرات التنمية البشرية بشكل ملموس، بسبب غياب الكفاءة المؤسسية والحوكمة الفعالة في توجيه الموارد.

وفي ضوء ما سبق، فإن تعزيز الدور التنموي للإنفاق العام يستدعي اعتماد منهجية تقوم على التخطيط الاستراتيجي القائم على الأداء، وربط النفقات بمؤشرات نتائج قابلة للقياس، وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات القيمة المضافة

العالية. كما يتطلب ذلك إصلاح النظام المالي العام، وتبني ممارسات الحوكمة الرشيدة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتحقيق الأثر التنموي المستدام.

3- الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية

تشكل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية محورًا مركزيًا في الفكر الاقتصادي والاجتماعي الحديث، إذ ينظر إلى الإنفاق العام، لا سيما الاجتماعي منه، كأداة رئيسة بيد الدولة لتحقيق أهداف التنمية وتوسيع خيارات الأفراد. وقد استقر في الأدبيات الاقتصادية أن حجم ونوع هذا الإنفاق لا يؤثران في المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل يتعدى أثرهما إلى المؤشرات الاجتماعية، وعلى رأسها مؤشر التنمية البشرية، الذي يعكس مخرجات السياسة العامة في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة (السيد، 2015).

تنطلق العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية من منطلق نظري قوامه أن الدولة، من خلال تخصيص الموارد المالية العامة، تستطيع التدخل لتحسين جودة الحياة في المجتمع، وتقليص أوجه القصور في توزيع الثروات، وتعويض إخفاقات السوق في توفير السلع والخدمات الأساسية ذات الطبيعة العامة، مثل الصحة والتعليم، والتي تعد من المكونات الجوهرية لمؤشر التنمية البشرية. وقد أكدت النظرية الكينزية الكلاسيكية هذا الدور، إذ اعتبرت أن الدولة مطالبة بزيادة الإنفاق العام، لا سيما في أوقات الركود، لتحفيز الطلب الكلي، ودفع عجلة النمو، وتحقيق التوازن الاجتماعي.(Keynes, 1936)

وعلى مستوى نظريات رأس المال البشري، فقد برزت علاقة وثيقة بين الإنفاق العام على التعليم والصحة ورفع إنتاجية الفرد والمجتمع، حيث يمثل هذا الإنفاق استثمارًا طويل الأجل في القدرات البشرية. فوفقًا لنظرية رأس المال البشري التي طرحها شولتز وبيكر، يُنظر إلى الإنفاق على الصحة والتعليم ليس بوصفه استهلاكًا، وإنما كاستثمار يُولّد عوائد اقتصادية مستقبلية عبر تحسين الكفاءات، وزيادة فرص العمل، وتعزيز القدرة على الإنتاج والابتكار (Becker, 1964).

بناءً على ذلك، يمكن القول إن الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية يُعدّ شرطًا لازمًا – وإن لم يكن كافيًا – لتحقيق تحسن في مؤشرات التنمية البشرية. فالإنفاق على التعليم يوسّع من قدرات الأفراد المعرفية، بينما يؤدي الإنفاق على الصحة إلى تحسين جودة الحياة ورفع متوسط الأعمار. أما الإنفاق على الحماية الاجتماعية، فيُسهم في تقليص الفقر وتوفير الأمن الاقتصادي للفئات الهشة. ومع ذلك، فإن تأثير هذا الإنفاق يظل مشروطًا بجملة من العوامل مثل: الكفاءة المؤسسية، جودة الإنفاق، آليات الاستهداف، والحوكمة المالية (عز العرب، 2011).

وقد بينت تجارب عدة أن الإنفاق المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن تلقائي في مؤشرات التنمية، بل قد يتحول إلى عبء على المالية العامة ما لم يُوجه وفق رؤية تنموية واضحة. وهذا ما أكدته دراسة الإسكوا (2017) التي أشارت إلى أن ضعف الحوكمة وغياب آليات التقييم جعل كثيرًا من الدول العربية، رغم إنفاقها الكبير، لا تحقق تحسنًا جوهريًا في مؤشرات التعليم أو الصحة، ما يدل على أن فعالية الإنفاق لا تُقاس بحجمه فقط، بل بكفاءته وارتباطه بالأولويات المجتمعية.

أما في السياق الليبي، فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية تتأثر بخصوصيات الاقتصاد الريعي، حيث يعتمد التمويل العام بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، مما يجعل الإنفاق عرضة للتقلبات الخارجية وغير مستقر. إضافة إلى ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من الإنفاق يتم توجيهه إلى أبواب جارية (كالمرتبات والدعم)، في حين تبقى النفقات الاستثمارية الاجتماعية محدودة. وتُشير تقارير رسمية إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة لا ينعكس دائمًا في تحسن ملموس في المؤشرات البشرية، نتيجة لضعف التنفيذ والفساد الإداري، وغياب التخطيط القائم على النتائج (ديوان المحاسبة، 2021).

انطلاقًا مما سبق، يتضح أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية تُبنى على أساس تراكمي طويل الأجل، وهي ليست علاقة خطية مباشرة، بل تتأثر بالعديد من المحددات المؤسسية والسياسية والمالية. وهو ما يبرر استخدام النماذج التحليلية الحذرة، كما هو الحال في هذه الدراسة، لتقدير طبيعة هذه العلاقة، بعيدًا عن التعميمات المباشرة.

4- محددات فعالية الإنفاق الحكومي في السياقات الريعية وغير المستقرة

في مجمل الدول النامية، وخصوصاً تلك التي تتسم باقتصاد ريعي أو بيئة غير مستقرة سياسياً، لا يكفي أن يكون حجم الإنفاق الحكومي كبيراً لتحقيق أثر تنموي واضح؛ فالأمر يعتمد بدرجة أكبر على مدى فعاليته واستدامته. إنّ فعالية الإنفاق تعني تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج التنموية بموارد معينة، وهي متوقفة على مجموعة من المحددات التي تؤثر في العلاقة بين الإنفاق والنتائج.

أولاً: طبيعة الاقتصاد الريعي

تعاني الدول المعتمدة على الإيرادات من مورد طبيعي واحد (كالنفط أو الغاز) من تقلبات شديدة في المداخيل، ما ينعكس على استقرارية الإنفاق الحكومي. فغياب التنويع يجعل الحكومة أكثر عرضة لتذبذب الإيرادات وتقلب أولويات الإنفاق، وهذا بدوره يُضعِف القدرة التخطيطية على بناء رأس المال البشري والبنية التحتية الاجتماعية. تقرير البنك الدولي حول كفاءة الإنفاق في الدول النامية يؤكد أن "غياب الاستدامة في التمويل يؤدي إلى أن الكثير من البرامج الاجتماعية لا تُترجَم إلى نتائج ملموسة.

وعليه، في سياق كمثل ليبيا، فإن اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية يحدّ من مرونة الإنفاق وتوجيهه نحو الأهداف التنموية بعكس البيئات التي تمتلك قاعدة إيرادات متنوعة.

ثانياً: جودة البيئة المؤسسية والحوكمة

تُعد جودة المؤسسات الحكومية – من حيث الشفافية، المساءلة، فعالية الإدارة، وضبط الفساد – من أبرز المحددات التي تحدد مدى تحويل الإنفاق إلى نتائج. فقد بيّنت دراسة Barra (2023) أن تحسّن جودة المؤسسات في أوروبا مرتبط بانخفاض حجم الإنفاق العام غير الفعّال

وتؤكد كذلك دراسة Arora (2018) أن قدرة الحكومة على تقديم السلع والخدمات العامة ترتبط إيجابياً بجودة الدولة: فحين تكون المؤسسات فعّالة، يمكن أن يترجم الإنفاق إلى خدمات تعليم وصحة بجودة أعلى.

لذا، فإن إنفاق الدولة في بيئة مؤسسية ضعيفة – تعاني من ضعف المساءلة أو تُسجّل تسرباً أو فساداً – سيواجه عقبات كبيرة أمام تحقيق أثر ملموس على مؤشرات مثل جودة التعليم أو متوسط العمر.

ثالثاً: ارتباط الإنفاق بنظم التخطيط والمتابعة والموازنة القائمة على النتائج

من العوامل الجوهرية التي تؤثر في فعالية الإنفاق: وجود ميزانية واضحة ومترابطة مع أهداف استراتيجية، إلى جانب نظام متابعة وتقييم للإنفاق والنتائج. التقرير الذي أعدته المفوضية الأوروبية حول كفاءة الإنفاق يشير إلى أن "الإنفاق العام يجب أن يُقيَّم من حيث القيمة المُحققة مقابل ما أنفق، لا من حيث مقدار الإنفاق فقط".

وبالتالي، إن غياب مؤشرات قياس الأداء أو ربط الإنفاق بنتائج واضحة يؤدي إلى ضعف العائد التنموي، لا سيما إذا تم توجيه موارد ضخمة إلى نفقات جارية دون استثمارات إنتاجية طويلة الأجل.

رابعاً: التأثيرات الناجمة عن عدم الاستقرار والصراعات والسياسات الطارئة

في الدول التي تعيش بيئة غير مستقرة سياسياً أو تتعرض لصدمات (سياسية، أمنية، أو اقتصادية)، غالباً ما يُوجّه الإنفاق إلى أولويات عاجلة مثل الأمن والإغاثة، على حساب برامج التعليم أو الصحة المستمرة. وهذا يُضعف البُعد التراكمي للإنفاق في تنمية الإنسان ورأس المال البشري. كما أن الأزمات تجعل التخطيط طويل الأجل صعباً، والاستثمارات تصبح عرضة للتأخير أو الإلغاء، ما يقلل من فعالية الإنفاق الحكومي في تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

خامساً: التركيب القطاعي للإنفاق وجودته التوزيعية

ليست الكمية وحدها هي ما يُحدّد فعالية الإنفاق، بل أيضاً هيكلية الإنفاق – أي إلى أي قطاعات يُوجّه، وما مدى التوازن بين الإنفاق الجاري والاستثماري. فقد أظهرت دراسة Hauner (2010) أن نسبة الإنفاق الحكومي المرتفعة إلى الناتج المحلي قد تكون مرتبطة بكفاءة أقل عندما يتجه الإنفاق بصورة كبيرة إلى النفقات الجارية غير الإنتاجية.

وبناءً عليه، فإن الإنفاق الحكومي الذي يركز على البنية التحتية الاجتماعية (التعليم، الصحة، النقل، خدمات المياه) ويُرفَق بسياسات توزيع عادلة يكون أكثر قدرة على رفع مؤشرات التنمية البشرية، مقارنة بإنفاق يذهب بشكل رئيسي إلى الأجور أو دعم غير مستهدف.

من ثم، يمكن القول إن فعالية الإنفاق الحكومي في الدول الريعية وغير المستقرة ليست مسألة حجم أو مبلغ فحسب، بل ترتبط بمجموعة من المحددات البنيوية: الاستقرار في الإيرادات، جودة المؤسسات والحوكمة، آليات التخطيط والمتابعة، الاستجابة للظروف الطارئة، وتركيز الإنفاق نحو القطاعات ذات الأثر المتعدد. وفي سياق ليبيا – حيث تتوفر العوامل التي تعوق تلك الفاعلية – فإن تحقيق تحسينات في مؤشرات التنمية البشرية يتطلب إصلاحات شاملة في تلك المجالات قبل أو موازاة أي زيادة في حجم الإنفاق.

الدراسات السابقة

تُعد العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومخرجات التنمية البشرية من الموضوعات التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات العربية والإقليمية؛ لما لها من انعكاسات مباشرة على تصميم السياسات المالية وتوجيه الموارد نحو القطاعات الاجتماعية ذات العائد المرتفع. وفيما يلي عرض تحليلي مُوسّع لأبرز الدراسات ذات الصلة:

دراسة (كداوي، 2006) بعنوان:

"الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية في الدول العربية"

تناولت هذه الدراسة تحليلًا مقارنًا لعلاقة الإنفاق العام بمؤشرات التنمية البشرية في مجموعة من الدول العربية. اعتمدت على مؤشرات رسمية للإنفاق الاجتماعي ومكوّنات مؤشر التنمية البشرية، وخلصت إلى وجود ارتباط إيجابي بين ارتفاع الإنفاق الاجتماعي وتحسن المؤشرات البشرية، شريطة توافر كفاءة مؤسسية في التخصيص والاستهداف. تؤكد النتائج أن توجيه الموارد نحو التعليم والصحة والحماية الاجتماعية يُعدّ مُحدِّدًا حاسمًا لتعظيم الأثر التنموي، كما تُبرز الدراسة دور الحوكمة والشفافية في رفع العائد الاجتماعي للإنفاق، الأمر الذي يتقاطع مع فرضية هذه الورقة حول مركزية جودة التخصيص لا حجمه (كداوي، 2006).

دراسة (الإسكوا، 2017) بعنوان:

"السياسة المالية، الإنفاق الاجتماعي والتنمية البشرية في البلدان العربية"

قدّمت الورقة إطارًا إقليميًا واسعًا باستخدام بيانات لوحات زمنية عربية لتقدير أثر مكونات الإنفاق الاجتماعي (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية) على المؤشرات البشرية. تُظهر النتائج أثرًا إيجابيًا في المتوسط، لكنه غير متجانس عبر البلدان والفترات؛ إذ يتوقف على الحيّز المالي ودورة الإيرادات وكفاءة الاستهداف. وتشدد الدراسة على أن الاقتصادات الريعية تواجه تقلبات تمويلية تدفع إلى دورات إنفاقية غير مستقرة، ما ينعكس على توقيت ظهور الأثر في المؤشرات. أوصت الورقة بربط الإنفاق بآليات تتبّع للنتائج وتعزيز الشفافية والمساءلة، وهو ما يدعم التحليل الحالي الذي يُقارب الحالة الليبية في ضوء تذبذب الموارد العامة (الإسكوا، 2017).

دراسة (الرقيبي، 2024) بعنوان:

" الإنفاق العام على التعليم وأثره على التنمية البشرية في ليبيا: دراسة قياسية"

تُركّز هذه الدراسة على أحد أهم مكونات رأس المال البشري، وهو التعليم، وتبحث أثر الإنفاق التعليمي على مؤشر التنمية البشرية في الحالة الليبية. اعتمدت منهجًا قياسيًا يحلل العلاقة بين مخصصات التعليم وتطور المؤشرات البشرية، وخلصت إلى أن الإنفاق التعليمي مرتبط إيجابيًا بتحسن المؤشرات، مع التأكيد على أن كفاءة التنفيذ ونوعية المخرجات التعليمية تلعبان دورًا حاسمًا في تحويل المدخلات المالية إلى مكاسب بشرية قابلة للقياس. كما تُشير النتائج إلى وجود فترات إبطاء زمنية بين الإنفاق وظهور الأثر، ما يقتضي قراءة ديناميكية للنتائج وعدم التعويل على لقطات زمنية قصيرة (الرقيبي، 2024).

دراسة (بن عمورة وبن حسين، 2018) بعنوان:

" الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر: دراسة قياسية للتعليم والصحة"

تقدّم هذه الدراسة حالة قطرية عربية تسلط الضوء على دور التركيب الوظيفي للإنفاق في تفسير الفروق في المخرجات البشرية. أظهرت النتائج أن الأثر ليس تلقائيًا؛ إذ يتوقف على المزج بين الإنفاق الجاري والاستثماري، وعلى جودة التنسيق بين البرامج القطاعية. كما بيّنت أن ضعف الحوكمة أو تشرذم البرامج يقلّلان من انتقال

الإنفاق إلى تحسن ملموس في مؤشرات التعليم والصحة. تُفيد هذه المقاربة في إغناء الإطار المقارن للدراسة الحالية، خاصةً في ما يتعلق بأثر الاختلالات الهيكلية على فاعلية الإنفاق العام (بن عمورة وبن حسين، 2018).

دراسة (آل عبد الله والغامدي، 2020) بعنوان:

"أثر التنمية البشرية على اقتصاد المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030"

رغم تركيزها على أثر التنمية البشرية في الأداء الاقتصادي، تُقدّم هذه الدراسة دلالات مهمة حول الارتباط بين الاستثمار في رأس المال البشري ونتائج الاقتصاد الكلي. تُبرز النتائج أن تحسين مكونات التنمية البشرية—عبر سياسات تعليم وصحة فعّالة—يسهم في رفع الإنتاجية وتنويع القاعدة الاقتصادية، وهو ما يعكس ضمنيًا أن توجيه الإنفاق العام إلى رأس المال البشري يُولد عوائد اقتصادية واجتماعية أعلى. توفّر هذه الورقة زاوية مساندة للدراسة الحالية عبر إظهار الحلقة الارتدادية بين التحسين البشري والنمو، بما يدعم حُجّة الاستثمار الموجّه والكفء (آل عبد الله والغامدي، 2020).

(هاشم، 2019) بعنوان:

"الإنفاق على رأس المال البشري وأثره في معدلات التنمية البشرية في الدول متوسطة الدخل المنخفض"

تُحلّل هذه الدراسة عينة واسعة من الدول متوسطة الدخل المنخفض، مع التركيز على قناتي التعليم والصحة بوصفهما المحركين المباشرين لأبعاد مؤشر التنمية البشرية. تُظهر النتائج ارتباطًا إيجابيًا ذا دلالة بين الإنفاق الاجتماعي المؤهّل والمؤشرات البشرية، مع تباين معاملات التأثير تبعًا لكفاءة الشراء العام، واستقرار سلاسل الإمداد، وحوكمة القطاعات الاجتماعية. كما تؤكد وجود فترات إبطاء زمنية في انتقال الأثر، ما يستلزم تصميم سياسات إنفاق تتسم بالاستدامة الزمنية والتتبّع الدوري للنتائج (هاشم، 2019).

خلاصة الدراسات السابقة

يتقاطع مسار الأدبيات في ثلاث خلاصات رئيسة: أولًا، الأثر الإيجابي المحتمل للإنفاق العام على التنمية البشرية مرهون بكفاءة التخصيص والاستهداف والحوكمة، لا بحجم الإنفاق وحده (كداوي، 2006؛ الإسكوا، 2017؛ بن عمورة وبن حسين، 2018). ثانيًا، تظهر ديناميكيات إبطاء زمنية واضحة في قناتي التعليم والصحة تتطلب قراءة طولية وتتبّعًا مستمرًا للنتائج، بدلًا من الاعتماد على مقاطع زمنية قصيرة (الرقيبي، 2024؛ هاشم، 2019). ثالثًا، يظل السياق المؤسسي والمالي خصوصًا في الاقتصادات الريعية عاملًا حاكمًا لحدود الأثر وتوقيته، بما ينسجم مع الحالة الليبية ويبرّر اعتماد الدراسة الحالية لمنهج وصفي تحليلي حذر مع التركيز على تركيب الإنفاق وكفاءته واستدامته (الإسكوا، 2017؛ آل عبد الله والغامدي، 2020).

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأنسب لطبيعة الموضوع والبيانات المتاحة. ويُستخدم هذا المنهج لرصد وتحليل الاتجاهات العامة في كل من الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة 2000–2023، بهدف تفسير العلاقة بين المتغيرين من منظور كمي ووصفّي دون اللجوء إلى النمذجة القياسية، نظرًا لقلة عدد المشاهدات السنوية المتاحة.

تم الاعتماد على بيانات رسمية تم تجميعها من مصادر مختلفة، شملت بيانات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنمية البشرية (HDI) حسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، إلى جانب بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وقد خضعت البيانات لعملية تنظيم وتبويب بغرض إعدادها للتحليل.

رغم أن الإطار الزمني المعلن للدراسة يغطي الفترة من 2000 إلى 2023، إلا أن التحليل الكمي اقتصر على سبع سنوات فقط تتوفر عنها بيانات موثوقة لكلا المتغيرين HDI والإنفاق الحكومي، وهي: 2000، 2010، 2015، 2020، 2021، 2022، و2023.

ويعود هذا القيد إلى نقص البيانات الرسمية السنوية المتصلة حول مؤشر التنمية البشرية في ليبيا، حيث تُنشر هذه البيانات من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل غير سنوي ومتقطع، خاصة خلال سنوات الاضطراب السياسي بعد 2011.

وبالتالي، فإن النتائج المستخلصة تعكس الاتجاهات العامة خلال السنوات المتاحة، وليست تعبيرًا عن علاقة زمنية متصلة.

وقد تم التعامل مع هذا القيد بمنهجية وصفية وتحليلية محافظة، دون اللجوء إلى نماذج قياسية متقدمة، نظرًا لقلة المشاهدات، مع التأكيد على أن الاستنتاجات تظل أولية وتخضع لمحددات حجم العينة الزمني.

شمل التحليل الأدوات التالية:

- التحليل الزمني لمتغيري الدراسة، بهدف تحديد التغيرات والاتجاهات عبر السنوات.
- التمثيل البياني للمقارنة بين تطورات الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية.
- حساب معاملات الارتباط البسيطة (Pearson) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين.

Year	HDI (UNDP comparable)	Government spending (% of GDP)	GDP (current US$)
2000	0.727	18.45	38270954138
2010	0.728	17.46	75380825062
2015	0.688	50.84	48717501321
2020	0.729	48.34	46854285441
2021	0.741	34.63	35217995647
2022	0.746	30.8	43246297922
2023	0.721	35.28	45096462972

عرض وتحليل البيانات

1.1 وصف البيانات ومصادرها

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات كمية مستخلصة من مصادر دولية موثوقة، شملت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبيانات البنك الدولي، وذلك لتغطية متغيرين رئيسيين هما:

- مؤشر التنمية البشرية(HDI) : وهو مقياس مركب يعكس متوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: الصحة (العمر المتوقع)، التعليم (متوسط سنوات الدراسة والمتوقعة)، ومستوى المعيشة (الدخل القومي الإجمالي للفرد).
- الإنفاق الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي): وهو مقياس لنسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد وحجم التخصيص للقطاعات الحيوية.

1.2 تطور مؤشر التنمية البشرية في ليبيا(2000–2023)

يبين الشكل التالي الاتجاه العام لمؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة الزمنية محل الدراسة:

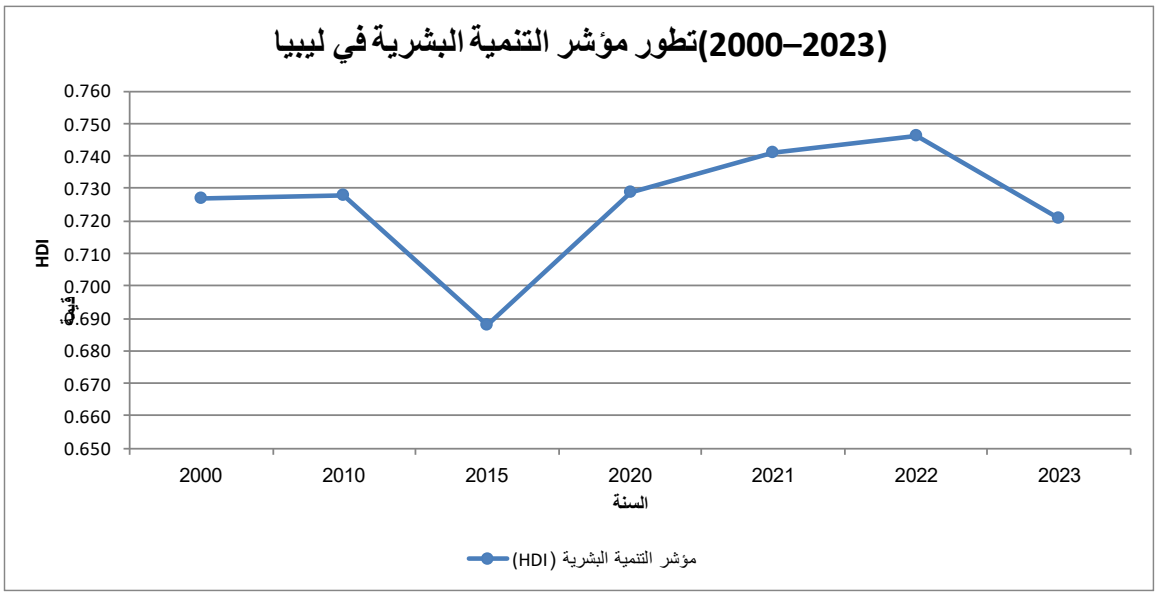

من الرسم، نلاحظ ما يلي:

- استقرار نسبي في مؤشر التنمية البشرية بين عامي 2000 و2010، حيث تراوح حول 0.727–0.728.
- تراجع ملحوظ في عام 2015 إلى مستوى 0.688، وهو ما قد يُعزى إلى تداعيات الصراع الداخلي الذي بدأ عام 2011.
- عودة تدريجية للتحسن خلال السنوات التالية، وصولًا إلى 0.741 في عام 2021، ما يشير إلى بعض التعافي في المؤشرات الاجتماعية.

1.3 تطور الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الشكل التالي تطور الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

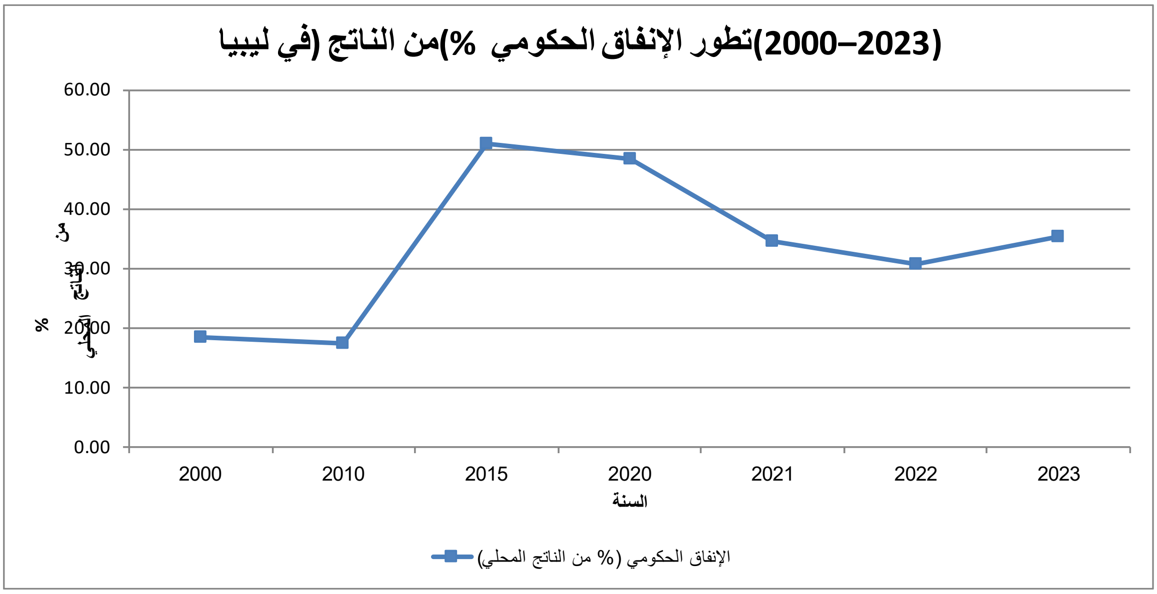

أبرز الملاحظات:

- انخفاض ملحوظ في نسبة الإنفاق الحكومي خلال عامي 2000 و2010 (18.4% و17.4% على التوالي)، ما يشير إلى سياسة إنفاق مقيدة نسبيًا.
- قفزة حادة في عام 2015 إلى أكثر من 50% من الناتج المحلي، في ظل تحديات اقتصادية وأمنية حادة، وربما اعتماد كبير على التمويل العام لسد الاحتياجات الأساسية.
- استمرار مستويات مرتفعة للإنفاق في السنوات اللاحقة، رغم انخفاضه تدريجيًا إلى 34.6% في عام 2021.

1.4 مقارنة بيانية بين المؤشرين

بمقارنة الاتجاهات العامة بين المؤشرين، يمكن استخلاص بعض الملاحظات الأولية حول طبيعة العلاقة، والتي سيتم تحليلها بشكل أعمق في الجزء القادم.

2. التحليل الإحصائي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية

1.2 الإطار الإحصائي المستخدم

لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) في ليبيا خلال الفترة 2000–2023، تم الاعتماد على معامل الارتباط البسيط لبيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، وهو مقياس إحصائي يُستخدم لتحديد قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كمّيين. وتتراوح قيمة معامل بيرسون بين −1 و+1، حيث:

- يشير +1 إلى علاقة طردية تامة،
- و−1 إلى علاقة عكسية تامة،
- و 0 إلى غياب العلاقة الخطية.

يُعتبر اختبار بيرسون مناسبًا في هذه الدراسة نظرًا لبساطة النموذج وقلة عدد المشاهدات المتاحة، إذ لا يسمح الحجم الحالي للبيانات ببناء نماذج قياسية متقدمة.

2.2 نتائج التحليل

أسفر حساب معامل الارتباط بين متغيري الدراسة عن النتائج التالية:

- معامل الارتباط 0.48−
- قيمة الاحتمال 0.272

وتُشير هذه النتائج إلى ما يلي:

- توجد علاقة عكسية ضعيفة إلى متوسطة بين الإنفاق الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي) ومؤشر التنمية البشرية خلال الفترة محل الدراسة، حيث أن زيادة الإنفاق لم تكن مصحوبة بارتفاع مماثل في مؤشر HDI.
- ومع ذلك، فإن قيمة الاحتمال ($p > 0.05$) تدل على أن العلاقة غير دالة إحصائيًا عند مستوى الثقة التقليدي 95%، أي لا يمكن الجزم بوجود علاقة سببية أو قوية في هذه العينة المحدودة.

2.3اختبار الفرضيات الإحصائية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية

- الفرضية الصفرية(H_0) : لا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية (HDI) في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة.
- الفرضية البديلة(H_1) : توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية (HDI) في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة.

أداة الاختبار ومعيار القرار:

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار دلالة العلاقة الخطية بين المتغيرين. يعتمد قرار الاختبار على مستوى معنوية $\alpha = 0.05$؛ تُرفض H_0 إذا كانت القيمة الاحتمالية.$0.05 \leq$ (p−value)

النتائج:

أسفر الاختبار عن $r = -0.48$ و$p = 0.272$، وهو ما يعني أن القيمة الاحتمالية تتجاوز مستوى المعنوية المعتمد، وعليه لا نرفض الفرضية الصفريةH_0 ، وتُعد العلاقة الخطية المرصودة غير دالّة إحصائياً عند مستوى 5%، رغم اتجاهها السلبي وفق قيمة rالمذكورة

تشير النتائج إلى عدم كفاية الأدلة الإحصائية لإثبات وجود علاقة خطية ذات دلالة بين الإنفاق الحكومي و HDI خلال الفترة محل الدراسة. وبناءً عليه، فإن الاستدلال العددي يدعم الإبقاء علىH_0 ، مع الإقرار بأن الاتجاه السلبي لقيمة الارتباط لا يرتقي (وفق هذا الاختبار) إلى مستوى الدلالة المطلوبة لإثبات علاقة خطية معنوية بين المتغيرين.

نتائج الاختبار الإحصائي

أظهر اختبار بيرسون أن معامل الارتباط بلغ −0.48 تقريبًا، مع قيمة احتمالية $p = 0.272$ (عدد المشاهدات = 7، درجات الحرية = 5). وبذلك لا نرفض الفرضية الصفرية(H_0) ، ولا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية خلال الفترة المدروسة

يدل هذا على أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تنعكس بالضرورة على تحسن مباشر في مؤشر التنمية البشرية في المدى القصير، وقد يعزى ذلك إلى ضعف كفاءة التخصيص وغياب الاستهداف التنموي الفعّال، إضافة إلى التقلبات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها ليبيا خلال سنوات الدراسة.

تُشير هذه النتائج إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية في ليبيا قد تكون موجودة من حيث الاتجاه العام، لكنها ضعيفة إحصائيًا وغير مستقرة زمنياً، ما يستلزم تعزيز فعالية الإنفاق العام عبر تحسين الكفاءة المؤسسية والحوكمة المالية وتوجيه الموارد إلى القطاعات المنتجة لرأس المال البشري (الصحة والتعليم والدخل)، وهو ما قد يُظهر أثرًا أقوى في المدى المتوسط والطويل.

2.4التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات

تم إجراء تحليل إحصائي وصفي لكل من مؤشر التنمية البشرية (HDI) والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2023. يوضح الجدول التالي أهم المؤشرات الإحصائية:

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الادنى	الحد الأقصى	معامل التشتت
مؤشر التنمية البشرية (HDI)	7	0.726	0.0187	0.688	0.746	0.026
الإنفاق الحكومي (% من الناتج المحلي)	7	33.69	13.01	17.46	50.84	0.386

تفسير النتائج:

- مؤشر التنمية البشرية(HDI) :
  - يتراوح بين 0.688 كحد أدنى و0.746 كحد أقصى، بمتوسط عام يبلغ 0.726.
  - يُظهر معامل تشتت منخفض جدًا(0.026)، ما يدل على استقرار نسبي في المؤشر خلال فترة الدراسة، رغم وجود بعض الانخفاضات المؤقتة (مثل عام 2015).
- الإنفاق الحكومي (% من الناتج المحلي):
  - يراوح بين 17.46% و50.84%، بمتوسط 33.69%.
  - يتميز بمعامل تشتت مرتفع نسبيًا(0.386)، مما يشير إلى تقلب كبير في مستويات الإنفاق العام، وهو ما يُعزز فكرة أن سياسة الإنفاق تأثرت بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة خلال العقدين الماضيين.

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين حجم الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = -0.48$) مع قيمة احتمالية($p = 0.272$) ، ما يشير إلى ضعف القدرة التفسيرية للإنفاق العام على التغيرات في مؤشر HDI ضمن الإطار الزمني المحدود للبيانات.

ورغم أن التحليل الوصفي بيّن استقرارًا نسبيًا في مؤشر التنمية البشرية حول متوسط 0.726، إلا أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي أظهرت تذبذبًا واضحًا وارتفاعًا ملحوظًا في بعض السنوات، دون أن يواكبه تحسن موازٍ في المؤشر التنموي. وهذا يشير إلى أن الأثر الإيجابي المفترض للإنفاق قد يكون محدودًا أو مؤجلًا بفعل عوامل مؤسسية وهيكلية.

تفسير هذه النتائج يتطلب الأخذ في الاعتبار أن تأثير الإنفاق على التنمية البشرية لا يتوقف على حجمه فقط، بل على كفاءته وتوزيعه القطاعي، خاصة نحو التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. كما أن الإنفاق الجاري المرتفع، إذا لم يُوجَّه نحو تحسين جودة الخدمات العامة، قد لا يُحدث أثرًا ملحوظًا في المؤشرات البشرية، بل قد يسهم في رفع العبء المالي دون جدوى تنموية ملموسة.

من ناحية أخرى، تشير الاتجاهات السالبة في العلاقة إلى احتمال أن ارتفاع نسبة الإنفاق في بعض السنوات كان مصحوبًا بانكماش اقتصادي أو ضعف في الناتج، ما يرفع النسبة الاسمية للإنفاق دون أن يعكس زيادة فعلية في المخرجات التنموية.

بالتالي، تبرز هذه النتائج الحاجة إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام في ليبيا، وتعزيز مبدأ التخصيص الاستراتيجي للموارد، بالإضافة إلى تطوير آليات التقييم وربط الإنفاق بالنتائج، لضمان تحقيق مكاسب ملموسة في مؤشرات التنمية البشرية على المدى المتوسط والطويل.

التوصيات

1. إعادة هيكلة الإنفاق العام بما يضمن توجيه نسبة أكبر منه نحو القطاعات الاجتماعية ذات التأثير المباشر على التنمية البشرية، لا سيما التعليم، الصحة، وخدمات الحماية الاجتماعية.
2. تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال ربط المخصصات المالية بمؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، لضمان أن تؤدي كل وحدة إنفاق إلى نتائج تنموية ملموسة.
3. تحسين الشفافية وآليات المتابعة والتقييم في تنفيذ الموازنة العامة، بما يُسهم في رصد الأثر الفعلي للإنفاق على مؤشرات التنمية، ويُسهل عملية تصحيح الانحرافات عند الحاجة.
4. اعتماد سياسات إنفاق مرنة تستجيب للظروف الاقتصادية وتراعي الأولويات التنموية، وتبتعد عن التوسّع غير المدروس في الإنفاق الجاري الذي قد يُقلّص الحيّز المالي للاستثمار الاجتماعي الفعّال.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة 2000–2023، باستخدام أدوات وصفية وإحصائية، بهدف الوقوف على طبيعة هذه العلاقة واتجاهها ودلالتها. وقد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، رغم تسجيل معامل ارتباط سلبي متوسط يشير إلى ضعف التلازم بين الإنفاق العام وتطور مؤشر التنمية البشرية في السياق الليبي خلال الفترة محل الدراسة.

يُعزى هذا التباين إلى عدد من العوامل البنيوية، من أبرزها غياب الكفاءة في تخصيص الموارد، وتركّز جانب كبير من الإنفاق في أبواب جارية دون أثر مباشر على مكونات التنمية البشرية، إلى جانب ضعف الحوكمة المالية وانخفاض فعالية تنفيذ البرامج التنموية. كما أظهرت الدراسة أن الاستقرار أو التغير في مؤشر التنمية البشرية لم يكن دائمًا مرتبطًا بمستوى أو حجم الإنفاق، بل بالعوامل المؤسسية والسياسات العامة المصاحبة له.

وتشير هذه النتائج إلى ضرورة تبنّي نهج جديد في السياسة المالية يرتكز على الكفاءة والتخصيص التنموي للإنفاق، وليس فقط على حجمه الكلي. كما تُبرز أهمية إعادة النظر في مكونات الموازنة العامة الليبية، بحيث تُوجّه بشكل استراتيجي نحو دعم رأس المال البشري وتعزيز القدرات الوطنية في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، لضمان أثر تنموي ملموس ومستدام.

في المجمل، تؤكد الدراسة على أن تحسين مؤشر التنمية البشرية في ليبيا لا يرتبط فقط بتوسيع الإنفاق العام، بل يتطلب تفعيل آليات التقييم والرقابة ورفع كفاءة المؤسسات المالية والتنموية بما يعزز من فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق التحول المطلوب.

المراجع:

1. الإسكوا .(2017) .*السياسة المالية، الإنفاق الاجتماعي والتنمية البشرية في البلدان العربية*)الورقة التقنية رقم E/ESCWA/EDID/2017/Technical Paper.13). بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
2. آل عبد الله، ن. ش.، و الغامدي، ر. س. (2020). أثر التنمية البشرية على اقتصاد المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030 خلال الفترة .(1990–2016) *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4*(7)، 67 .89– https://doi.org/10.26389/AJSRP.K161219
3. بن عمورة، س.، و بن حسين، ن. (2018). الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر: دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000–2015) باستخدام نماذج .(VAR *دراسات اقتصادية، 5*(2)، 95.118–
4. الرقيبي، ك. ع. (2024). الإنفاق العام على التعليم وأثره على التنمية البشرية في ليبيا: دراسة قياسية .*مجلة البحوث الأكاديمية، 28*، 190.204–
5. كداوي، ط. م. (2006). الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية في الدول العربية .*المجلة العراقية للعلوم الإدارية*.
6. هاشم، م. (2019). الإنفاق على رأس المال البشري وأثره في معدلات التنمية البشرية في الدول متوسطة الدخل المنخفض .*مجلة البحوث الإدارية*.
7. دحام، ح.، و العبيدي، س. (2025). دور السياسة النقدية في مؤشر التنمية البشرية في العراق للمدة 2004–2022 .*مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 21*، 163 .178– https://doi.org/10.25130/tjaes.21.69.1.10
8. السيد، س. ف. م. (2025). دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية .*مجلة دراسات التنمية البشرية والاقتصادية، 52*، 549.606–
9. الحسين، م. أ .(2014) .*المالية العامة والنظام المالي الإسلامي* .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

10. ديوان المحاسبة الليبي. (2021). *التقرير السنوي حول تنفيذ الموازنة العامة للدولة لسنة 2020*. طرابلس: ديوان المحاسبة.

11. Saoudi, S. (2021). دور سياسة الإنفاق العام في إرساء معالم التنويع الاقتصادي – دراسة مقارنة بين دولتي الإمارات العربية المتحدة والجزائر. *دراسات اقتصادية عربية، (54)*، 77.98–

12. عبدالرحمن، س.، محمد، ف.، محمد، ح.، و فؤاد، ح. (2025). قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1990–2022. *Revue Marocaine des Etudes Juridiques et Economiques*, *01*. https://doi.org/10.65040/remeje.2025.012105

13. Hussein, A. (2025). *التنمية البشرية المستدامة: المفاهيم والاستراتيجيات*. https://doi.org/10.13140/RG.2.2.20027.32802

14. United Nations Development Programme. (2023). *Human Development Report 2023: Breaking the Gridlock*. New York: UNDP.

15. Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London: Macmillan.

16. Becker, G. S. (1964). *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education*. Chicago: University of Chicago Press.

17. Afonso, A., & Alves, J. (2023). Does government spending efficiency improve fiscal sustainability? *European Journal of Political Economy*. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2023.102403

18. Afonso, A., Alves, J., & Bazah, N. (2024). Public Sector Efficiency and the Functions of the Government. *CESifo Working Paper No. 11487*.

19. Arora, P. (2018). Government effectiveness in the provision of public goods. *Journal of Administrative and Business Studies, 4*(2), 79–92.

20. Barra, C. (2023). Institutional quality and public spending in Europe: A sectoral investigation. *European Economic Review*.

21. Hauner, D. (2010). Determinants of Government Efficiency. *Journal of Macroeconomics, 32*(1), 135–143.

22. Wong Sing Yun, Y. (2020). Assessment of public expenditure efficiency: A review. *Journal of Economics and Sustainability, 2*(2), 27–38.